ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

التنزيل وحصيلة السنة الأولى

يوليـوز 2021

إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار
التنزيل وحصيلة السنة الأولى

صاحب الجلالة الملك
محمد السادس، نصره الله

«إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين .وعلى سبيل المثال، فإن المراكز الجهوية للاستثمار تعد، باستثناء مركز أو اثنين، مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية.

وهو ما ينعكس سلبا على المناطق، التي تعاني من ضعف الاستثمار الخاص، وأحيانا من انعدامه، ومن تدني مردودية القطاع العام، مما يؤثر على ظروف عيش المواطنين.»

مقتطف من الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله إلى الأمة بمناسبة حلول الذكرى 18 لعيد العرش المجيد (29 يوليوز 2017)

يتعين، على الخصوص، العمل، على إنجاح ثلاثة أوراش أساسية:

أولها : ...

وثانيها : الإسراع بإخراج الميثاق الجديد للاستثمار، وبتفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها، مثل الموافقة على القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين، عوض الإجماع المعمول به حاليا، وتجميع كل اللجان المعنية والاستثمار في لجنة جهوية موحدة، وذلك لوضع حد للعراقيل والتبريرات التي تدفع بها بعض القطاعات الوزارية.

وثالثها: اعتماد نصوص قانونية ، تنص :

من جهة، على تحديد أجل أقصاه شهر، لعدد من الإدارات، للرد على الطلبات المتعلقة بالاستثمار، مع التأكيد على أن عدم جوابها داخل هذا الأجل، يعد بمثابة موافقة من قبلها،

ومن جهة ثانية: على أن لا تطلب أي إدارة عمومية من المستثمر وثائق أو معلومات تتوفر لدى إدارة عمومية أخرى؛ إذ يرجع للمرافق العمومية التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات، بالاستفادة مما توفره المعلوميات والتكنولوجيات الحديثة.

مقتطف من الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله إلى الأمة بمناسبة الذكرى الـ19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين (29 يوليوز 2018)

الفهرس

توطئة..... 11

المحور الأول: سياق إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار ومرتكزاته الأساسية 15

I. تشخيص وضعية المراكز الجهوية للاستثمار قبل 2018 16

1. إكراهات على مستوى مهام المراكز الجهوية للاستثمار 16

2. ضعف وعدم نجاعة عمل اللجان الجهوية للاستثمار 17

3. محدودية حكامة المراكز وضعف تدبير مواردها البشرية 17

4. عدم فعالية النظام المعلوماتي 17

II. إعداد التصور الشامل للإصلاح..... 18

1. المقاربة التشاركية في إعداد التصور الشامل للإصلاح 18

2. أهداف إصلاح المراكز الجهوية 19

3. مرتكزات تصور الإصلاح المقترحة على النظر الملكي 20

III. محاور وأوراش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار 20

1. الورش القانوني والتنظيمي..... 21

2. إعادة تنظيم المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز مهامها 22

3. إرساء اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار 25

4. تبسيط المساطر المرتبطة بعمل المراكز الجهوية للاستثمار 26

5. قيادة وتتبع ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار 27

IV. مواكبة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار بجملة من الإصلاحات الهيكلية 28

المحور الثاني: حصيلة السنة الأولى لتنزيل الإصلاح 31

I. إرساء قواعد عمل المراكز الجهوية للاستثمار 32

1. المصادقة على الوثائق المرجعية لعمل المراكز 32

2. تفعيل الهيكلة التنظيمية الجديدة 32

3. تعزيز الموارد البشرية 32

4. رصد الموارد المالية اللازمة 33

II . حصيلة المراكز الجهوية للاستثمار 34

1. المساعدة على إنشاء المقاولات 34

2. المواكبة والمساعدة في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات 36

3. معالجة الملفات الاستثمارية 36

4. البت في طلبات الطعن المقدمة من طرف المستثمرين 39

5. التحفيز الاقتصادي والعرض الترابي 41

6. المواكبة والمساعدة في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات 43

III . مؤشرات تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار برسم سنة 2020 43

IV . مقترحات المراكز الجهوية للاستثمار 45

خاتمة 49

توطئة

تعتبر الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار من أهم التدابير التي تقررها الدول من أجل النهوض باقتصاداتها الوطنية، وذلك نظرا لأهمية الاستثمارات وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على النشاط الاقتصادي وعلى جودة معيش المواطنين، بما في ذلك إحداث مؤسسات تعنى بتتبع ملفات الاستثمار وتسهيلها والسهر على إخراجها إلى أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق، تم إحداث المراكز الجهوية للاستثمار على إثر الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002 بشأن التدبير اللامتمركز للاستثمار، من أجل الاضطلاع بمجموعة من الوظائف الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتيسير تنزيله على أرض الواقع، غير أن الممارسة العملية أبانت عن العديد من أوجه القصور في عمل هذه المراكز.

وفي خطابه السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله إلى الأمة بمناسبة حلول الذكرى 18 لعيد العرش المجيد (29 يوليوز 2017)، دعا جلالته إلى إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتأهيلها للقيام بمهامها في تحفيز الاستثمار والنهوض بالتنمية، كما أشار جلالته إلى المشاكل التي تعيق عمل هذه المراكز، قائلا:

«إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين. وعلى سبيل المثال، فإن المراكز الجهوية للاستثمار تعد، باستثناء مركز أو اثنين، مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية.

وهو ما ينعكس سلبا على المناطق، التي تعاني من ضعف الاستثمار الخاص، وأحيانا من انعدامه، ومن تدني مردودية القطاع العام، مما يؤثر على ظروف عيش المواطنين».

وتبعا لذلك أعطى جلالة الملك بتاريخ 11 ديسمبر 2017 تعليماته السامية لرئيس الحكومة «**للعمل مع مختلف القطاعات المعنية، ومع المجلس الأعلى للحسابات، قصد رفع مقترحات للنظر الملكي السامي بخصوص إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتأهيلها للقيام بمهامها في تحفيز الاستثمار والنهوض بالتنمية، واستغلال الإمكانات الاستثمارية الكبيرة التي يتيحها الاقتصاد الوطني، ومواكبة التطور الذي يعرفه المغرب» (من بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 11 ديسمبر 2017).**

وكانت الحكومة قد التزمت في برنامجها الذي نالت على أساسه ثقة البرلمان بتاريخ 26 أبريل 2017 ب «تقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار وتحسين تموقعها، وتخويلها صلاحيات جديدة لتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي»، وذلك انطلاقا من قناعتها الراسخة بكون هذا الإصلاح يشكل رافعة أساسية لتعزيز وتشجيع الاستثمار والذي يعد بدوره مدخلا هاما لإنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل.

واليوم تأكدت جدية الحكومة في الوفاء بهذا الالتزام وبباقي الالتزامات الواردة في برنامجها الحكومي، إذ وصلت نسبة الإجراءات التي أنجزت، أو وصلت مرحلة متقدمة من الإنجاز، أو ذات طبيعة مستمرة، أكثر من 69 % من الإجراءات الملتزم بها. فيما بلغ عدد تلك الالتزامات التي هي في طور إتمام التنفيذ 23 %. والتزاما بالشفافية في التعامل مع الرأي العام ومع الباحثين والإعلاميين والخبراء وباقي الفاعلين، وضعت رئاسة الحكومة موقعا خاصا يحدد مآل جميع الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي.

كما عملت الحكومة على مباشرة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تروم تحسين مناخ الأعمال ووضع منظومة متكاملة لتشجيع الاستثمار ورفع الإكراهات التي تعيقه. وهو ما مكن من جعل بلادنا من البلدان الإفريقية الرائدة في جاذبية الاستثمار وحسَّن ترتيبها دوليا في مؤشر ممارسة الأعمال لتحتل سنة 2020 الرتبة 53 عالميا.

وحرصت الحكومة على التعجيل بإطلاق ورش إصلاح شامل وتحديث كلي لمنظومة التدبير اللامتمركز للاستثمار وللرفع من أداء المراكز الجهوية للاستثمار من خلال تشكيل لجنة بين وزارية تضم وزارة الداخلية والأمانة العامة للحكومة وباقي القطاعات المعنية والتي انكبت، بإشراف رئيس الحكومة، على إعداد خطة وخارطة طريق إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.

على إثر ذلك، عملت الحكومة على تفعيل هذه الخطة المندمجة لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار ولمنظومة تدبير وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، من خلال إصدار القانون رقم 18-47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، واعتماد المرسوم التطبيقي له، والشروع في تفعيل مقتضياته.

و لا بـد هنـا مـن التنويـه بالقطاعـات التـي شـاركت في تفعيـل هـذا الإصـلاح وخصوصـاً وزارة الداخليـة والأمانـة العامـة للحكومـة ووزارة الإقتصـاد والماليـة ومصالـح رئاسـة الحكومـة.

وعـلى الرغـم مـن قـصر المـدة الزمنيـة منـذ إطـلاق التنزيـل الفعـلي لهـذا الـورش المهيـكل، إلا أن آثـاره الإيجابيـة بـدأت تظهـر فعليـا، كـما تـبرز ذلـك المـؤشرات المسـجلة والتـي تشـير إلى ارتفـاع عـدد مشـاريع الاسـتثمار التـي تواكبها هـذه المراكـز بنسـبة تقـارب 50%، سـنتي 2019 و2020، وكـذا تقلـص معـدل آجـال معالجـة ملفـات الاسـتثمار الـذي كان يتجـاوز 100 يـوم، ليصـل إلى أقـل مـن 20 يومـا، بالإضافـة إلى مجموعـة أخـرى مـن المـؤشرات الهامـة.

ويتضمـن هـذا التقريـر محـورا أولا للتذكـير بسـياق إصـلاح المراكـز الجهويـة للاسـتثمار وتقديـم تشـخيص وضعيتهـا قبـل الإصـلاح وكـذا المرتكـزات الأساسـية لهـذا الإصـلاح، فيـما يتـم التطـرق في محـور ثـان، إلى تنزيـل إجـراءات هـذا الإصـلاح وحصيلتـه وآفاقـه المسـتقبلية، وذلـك كالآتي:

المحور الأول: سياق إصلاح المراكز الجهوية ومرتكزاته الأساسية.

المحور الثاني: حصيلة السنة الأولى لتنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.

المحور الأول

سياق إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار ومرتكزاته الأساسية

I. تشخيص وضعية المراكز الجهوية للاستثمار قبل 2018

أُحْدِثت المراكز الجهوية للاستثمار على إثر الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002 بشأن التدبير اللامتمركز للاستثمار، وهي الرسالة التي ظلت تمثل الإطار المرجعي لعمل المراكز الجهوية للاستثمار، والتي قامت بعدد من الأدوار والمهام التي أنشئت من أجلها.

غير أن هذه المراكز، باستثناء مركز أو اثنين، أصبحت تشكل عائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز، كما أشار إلى ذلك الخطاب الملكي في ذكرى عيد العرش المجيد سنة 2017. وهو ما استوجب القيام بإصلاح هيكلي كبير، يعمل على ترصيد المكتسبات التي راكمتها هذه المراكز منذ بدء العمل بها، واستخلاص الدروس الكفيلة بتجاوز المعيقات والمشاكل التي أبانت عنها الممارسة العملية، مع اقتراح آليات مبتكرة لتطوير أدائها وتأهيلها للقيام بمهامها على الوجه الأفضل.

وقد استند التصور الخاص بهذا الإصلاح، الذي دعا إليه جلالة الملك بكل قوة ووضوح في يوليوز 2017، وتضمنته التزامات الحكومة في برنامجها الذي نالت به ثقة البرلمان، على المعطيات التالية:

- خلاصات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار المرفوع إلى جلالة الملك بتاريخ 11 ديسمبر 2017. ويشكل هذا الإصلاح تفاعلا إيجابيا للحكومة مع مقترحات وخلاصات هذا التقرير؛
- نتائج الدراسة التشخيصية والاستشرافية المفصلة التي أنجزها مكتب متخصص تحت إشراف وزارة الداخلية؛
- مخرجات اجتماعات اللجنة المشكلة من مختلف القطاعات المعنية والمكلفة بدراسة التصور الخاص بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، المنعقدة تحت رئاسة رئيس الحكومة بتواريخ 18 دجنبر 2017 و03 و24 يناير 2018.

وتتمثل أهم عناصر تشخيص وضعية المراكز الجهوية للاستثمار التي تم الوقوف عليها فيما يلي:

1. إكراهات على مستوى مهام المراكز الجهوية للاستثمار

إذ تم تسجيل الإكراهات التالية:

أ. الإكراهات المتعلقة بالمساعدة على إحداث المقاولات

- محدودية تمثيلية الإدارات لدى الشباك الوحيد؛
- غياب نظام وحيد لأداء مصاريف إحداث المقاولات؛
- قصور عملية المساعدة في إنشاء شركات الاشخاص الذاتيين؛
- غياب تتبع المقاولات المنشأة ومواكبتها في باقي مراحل نشاطها؛
- تسجيل نتائج متباينة للشباك الوحيد المخصص للمساعدة على إنشاء المقاولات.

ب. الإكراهات المتعلقة بدعم الاستثمار

- ضعف إشراك المراكز الجهوية للاستثمار في إعداد وتنفيذ السياسات الوطنية للتنمية؛
- ضعف دور المراكز الجهوية للاستثمار في تنزيل وتطبيق السياسات الوطنية على المستوى الترابي؛
- عدم إشراك المراكز الجهوية للاستثمار في وضع سياسة التنمية المحلية؛
- ضعف دور المراكز الجهوية للاستثمار في دعم جاذبية الجهات؛
- اختصاصات غير دقيقة للمراكز الجهوية للاستثمار في ميدان التسويق الإقليمي.

2. ضعف وعدم نجاعة عمل اللجان الجهوية للاستثمار

إذ تم رصد مجموعة من الاختلالات بشأن عمل هذه اللجان وهي كالآتي:

- هشاشة الإطار القانوني للجان الجهوية للاستثمار؛
- ضعف تمثيلية بعض الإدارات اللاممركزة في هذه اللجان؛
- عدم انتظام اجتماعات اللجان الجهوية للاستثمار في بعض الجهات؛
- تعدد اللجان التقنية إلى جانب اللجنة الجهوية للاستثمار والحاجة إلى دمجها؛
- ضعف آليات التنسيق مع المصالح المكلفة بالاستثمار؛
- تعدد وتباين اللجان والمساطر مما يؤدي إلى عرقلة معالجة الملفات وإطالة الآجال المرتبطة بذلك.

3. محدودية حكامة المراكز وضعف تدبير مواردها البشرية

إذ تم تسجيل المعيقات التالية:

- عدم إرساء استراتيجية مشتركة للمراكز الجهوية للاستثمار؛
- اعتماد الموارد المالية للمراكز الجهوية للاستثمار على دعم الدولة؛
- محدودية الهياكل التنظيمية المعتمدة وعدم تفعيلها على مستوى كافة المراكز؛
- عدم كفاية الموارد البشرية المرصودة للمراكز الجهوية للاستثمار، وضعف تأهيلها وتكوينها، وغياب نظام أساسي خاص بها.

4. عدم فعالية النظام المعلوماتي

إذ تم في هذا الإطار تسجيل جملة من الملاحظات:

- محدودية استغلال النظام المعلوماتي «SI-INVEST» الذي يسمح بتتبع ملفات الاستثمار؛
- عدم فعالية الربط المعلوماتي للمراكز الجهوية للاستثمار بالشركاء مما يحد من جودة الخدمات المقدمة من طرفها؛
- عدم تعميم الحلول المعلوماتية الفعالة على كافة المراكز.

II. إعداد التصور الشامل للإصلاح

1. المقاربة التشاركية في إعداد التصور الشامل للإصلاح

لقد تم إعداد تصور شامل لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وفق مقاربة تشاركية مع مختلف القطاعات والهيئات المعنية وممثلي القطاع الخاص ورؤساء الجهات، مستندا إلى تشخيص الإكراهات، وإلى خلاصات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تقييم أداء هذه المراكز، ونتائج الدراسة التشخيصية والاستشرافية المفصلة التي أنجزتها وزارة الداخلية، بالإضافة إلى مخرجات اجتماعات اللجنة المشكلة من مختلف القطاعات المعنية برئاسة الحكومة.

2. أهداف إصلاح المراكز الجهوية

استناداً للرؤية الملكية السامية الرامية إلى تعزيز دينامية الاستثمار، جعلت الحكومة من ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار أولويةً تسعى من خلالها إلى الاستجابة الهادفة لاحتياجات المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال على المستوى الوطني.

ويهدف ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار إلى:

- تفعيل الرؤية الملكية للجهوية المتقدمة؛
- تبسيط المساطر والإجراءات الخاصة بمراحل تفعيل الاستثمار بالنسبة للمستثمرين؛
- تصحيح الاختلالات بالنسبة لجميع أشكال دعم ومواكبة المستثمرين؛
- تعزيز عرض «الاستثمار» المقدم من طرف كل جهة؛
- تحسين جاذبية الاستثمار بجهات المغرب؛
- ملاءمة جودة الخدمات المقدمة بالنسبة لمجموع المراكز الجهوية للاستثمار بجهات المملكة.

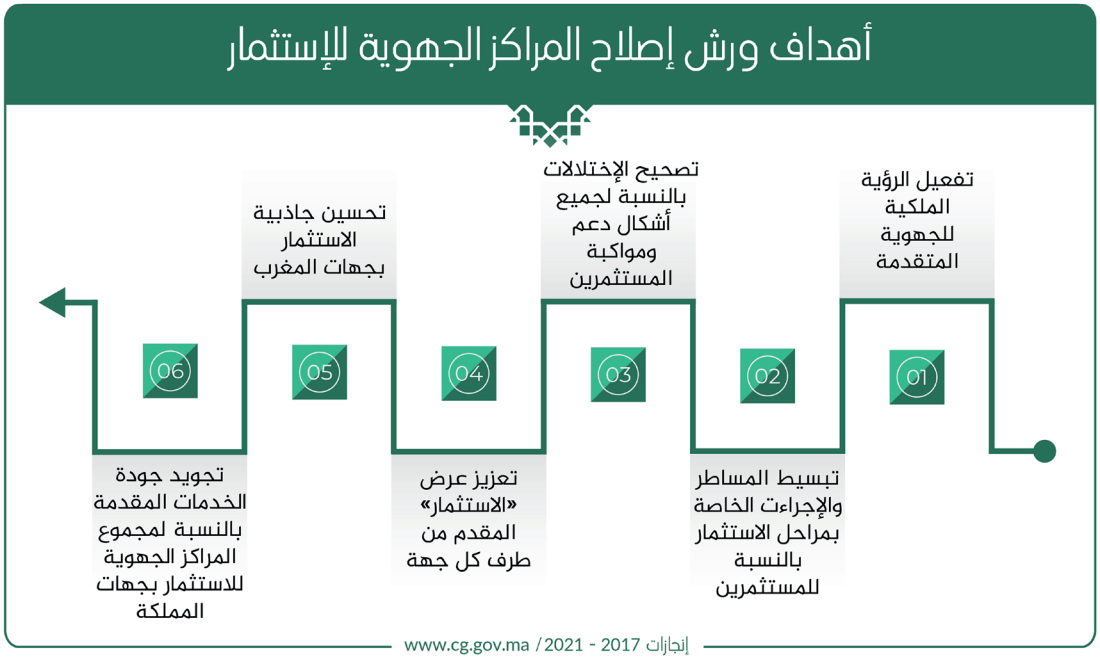

3. مرتكزات تصور الإصلاح المقترحة على النظر الملكي

تشرف رئيس الحكومة بعرض المرتكزات المقترحة لهذا الإصلاح على النظر الملكي السامي بتاريخ 19 أبريل 2018، وتتمثل أهم هذه المرتكزات في الآتي:

- إعادة تنظيم المراكز الجهوية للاستثمار وتأهيلها وتعزيز مهامها ومجال تدخلها، من خلال تحويلها إلى مؤسسات عمومية جهوية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وبصلاحيات موسعة وهيكلة تنظيمية ملائمة، مع تطوير وتحديث الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، وتمكينها من الإمكانيات المالية والموارد البشرية المؤهلة اللازمة للاضطلاع بالمهام المنوطة بها؛
- إرساء اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بوصفها الجهة الوحيدة المؤهلة لاتخاذ القرارات المتعلقة بملفات الاستثمار على أساس مساطر واضحة وآجال شفافة؛
- دعم الإصلاح الشامل لهذه المراكز بجملة من التدابير الموازية التي تهدف إلى تفعيل اللاتمركز الإداري وتبسيط مساطر معالجة ملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والوطني؛
- إرساء قيادة فعالة لهذا الإصلاح وتنسيقه وتتبع تنزيله وتقييمه بما يضمن نجاعته واستدامته.

III. محاور وأوراش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

على أساس التوجيهات الملكية السامية تمت بلورة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار اعتمادا على ثلاث محاور:

- إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار؛
- إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- تبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي.

وهنا يمكن الحديث عن رافعتين أساسيتين:

- إعادة تنظيم هذه المراكز وتأهيلها وتعزيز مهامها ومجال تدخلها، من خلال تحويلها إلى مؤسسات عمومية جهوية بصلاحيات موسعة وهيكلة تنظيمية ملائمة، وتطوير وتحديث الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، وتمكينها من الإمكانيات المالية والموارد البشرية المؤهلة اللازمة للاضطلاع بالمهام المنوطة بها؛
- دعم الإصلاح الشامل لهذه المراكز بجملة من التدابير الهيكلية الموازية التي تهدف إلى تبسيط مساطر معالجة ملفات الاستثمار على المستويين الوطني والجهوي، بما يمكن من تحسين وتأهيل مناخ الاستثمار ببلادنا بشكل عام.

وبصفة عامة يمكن تحديد أهم الاوراش المتعلقة بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار في الآتي:

- الورش القانوني والتنظيمي؛
- إعادة تنظيم المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز مهامها؛
- إرساء اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- تبسيط المساطر المرتبطة بعمل المراكز الجهوية للاستثمار؛
- قيادة وتتبع ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.

1. الورش القانوني والتنظيمي

اتخذت الحكومة التدابير اللازمة من أجل إطلاق هذا الورش الإصلاحي الهام وتنزيله على أرض الواقع في أقصر الآجال، فأعدت القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، ليعتمده مجلس الحكومة بتاريخ 2 غشت 2018، ثم أحيل على البرلمان الذي تدارسه وأغنى مضامينه، وتمت المصادقة عليه بالبرلمان بتاريخ 22 يناير 2019 وصدر الأمر بتنفيذه من خلال الظهير الشريف رقم 1.19.18 الصادر في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019) ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 21 فبراير 2019.

ومن أجل تطبيق هذا القانون والشروع في تنفيذ مقتضياته تم التسريع بإعداد واعتماد مرسومه التطبيقي رقم 2.19.67 الصادر في 11 من شعبان 1440 (17 أبريل 2019).

وبالموازاة مع اعتماد القانون رقم 47.18 ومرسومه التطبيقي، قامت وزارة الداخلية بإعداد مجموعة من الدراسات تتوخى التنزيل الأمثل لمقتضيات هذا القانون وإعطاء انطلاقة قوية وموفقة لعمل هذه المراكز في هيكلتها الجديدة، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات التي تهم بالخصوص:

- تحديد وتوصيف الخدمات الجديدة المقدمة من طرف المراكز الجهوية للمستثمرين والمقاولات؛
- إعداد المخطط التنظيمي للمراكز الجهوية للاستثمار وضبط آليات اشتغالها كمؤسسات عمومية؛
- وضع مخطط شامل لرقمنة خدمات وآليات تدبير المراكز الجهوية للاستثمار والشروع في تطبيقه من خلال رقمنة مسار إيداع ملفات الاستثمار ومعالجتها والبت فيها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وتتبعها من قبل المستثمرين.

2. إعادة تنظيم المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز مهامها

أ. إحداث مؤسسات عمومية جهوية للاستثمار

تم تحويل الإطار التنظيمي للمراكز الجهوية للاستثمار من «مصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة» إلى «مؤسسات عمومية» تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، تشرف على تدبيرها مجالس للإدارة ذات تركيبة متنوعة، يرأسها ولي الجهة، و تضم مختلف الفاعلين على المستوى الجهوي، بما فيهم رئيس الجهة، وذلك بهدف ضمان حكامة جيدة لهذه المراكز، مع الإبقاء على التسمية السابقة لهذه المؤسسات «المراكز الجهوية للاستثمار».

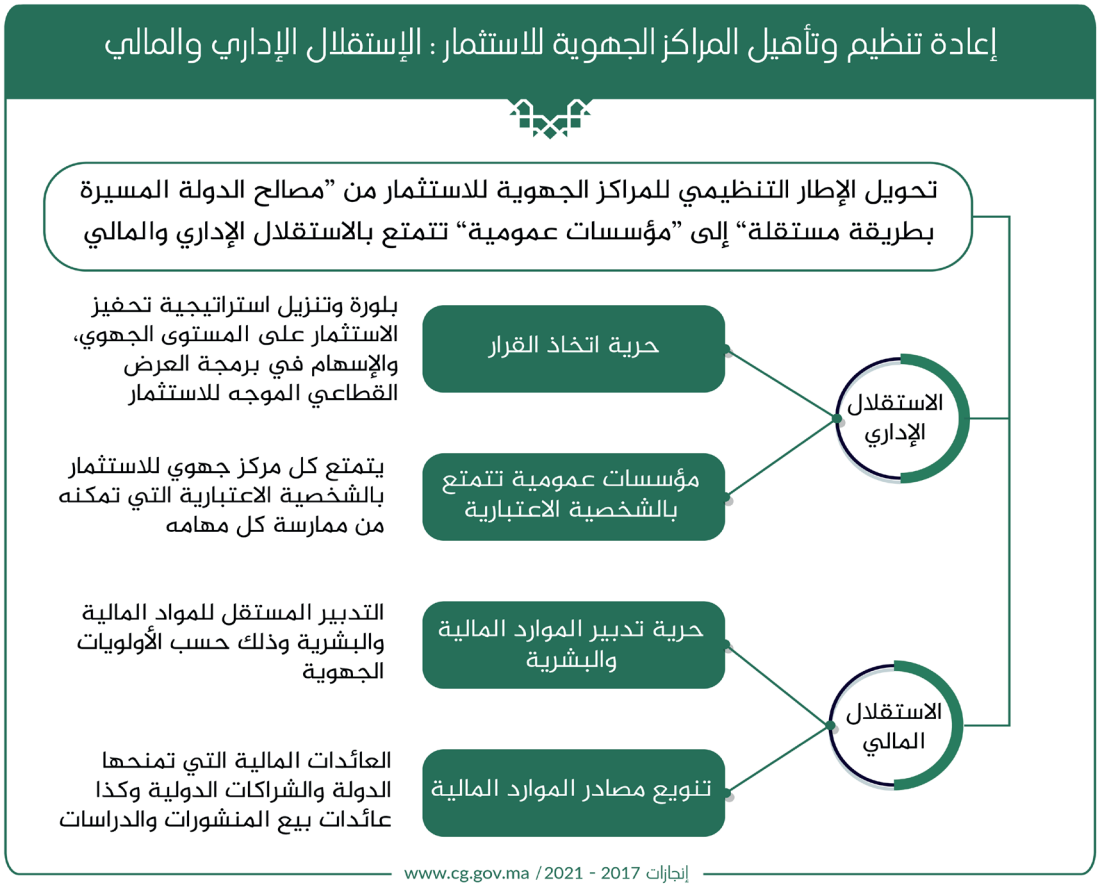

ب. إعادة تحديد مهام المراكز الجهوية للاستثمار

تم تعزيز موقع المراكز الجهوية للاستثمار باعتبارها المخاطب الرئيسي للمستثمرين والإدارات على المستوى الترابي، من خلال المهام التالية:

- المعالجة المندمجة لملفات الاستثمار في كافة مراحلها: إحداث المقاولات، منح الرخص المرتبطة بممارسة الأنشطة الاقتصادية...؛
- المواكبة الشاملة للمقاولات، ولا سيما الصغرى منها والمتوسطة، بهدف ضمان استدامة أنشطتها، وتذليل الصعوبات التي تواجهها، خاصة فيما يتعلق بالولوج إلى العقار، والموارد البشرية المؤهلة، والدعم المالي والتقني؛
- التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارات والمستثمرين، وتوجيه المستثمرين إلى طرق الطعن المتاحة، ورصد الإكراهات والعراقيل المشتركة التي تتطلب حلولا عامة؛
- الإسهام في بلورة وتنزيل استراتيجية تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، وكذا برامج التنمية الجهوية بتنسيق مع الأطراف المعنية؛
- الإسهام في برمجة العرض القطاعي في مجال الدعم الموجه للاستثمار على المستوى الجهوي؛
- تسويق جاذبية الجهة تجاه المستثمرين المغاربة والأجانب بتنسيق مع كافة الأطراف المعنية، لا سيما الجهة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات.

ج. إرساء هيكلة تنظيمية ملائمة

من أجل تمكين المراكز الجهوية للاستثمار من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه، تم تمكينها من هيكلة تنظيمية ملائمة، تستوعب كافة المهام المسندة إليها؛ حيث ينص القانون 47.18 على ضرورة تضمين المخطط التنظيمي للمراكز على الخصوص القطبين التاليين:

قطب دار المستثمر

بوصفه المخاطب الرئيسي والوحيد للمستثمرين والفاعلين في كافة مراحل حياة المقاولة وفق منطق الشباك الوحيد والإجباري، الذي يضم كافة المصالح الإدارية للدولة من أجل المعالجة المندمجة لملفات الاستثمار والمواكبة الشاملة للمقاولات، والتسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارات والمستثمرين.

قطب تحفيز الاستثمار والعرض الترابي

يضطلع المركز الجهوي للاستثمار بالإسهام في بلورة وتنزيل استراتيجية تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، وكذا برامج التنمية الجهوية بتنسيق مع الأطراف المعنية والإسهام في برمجة العرض القطاعي في مجال الدعم الموجه للاستثمار على المستوى الجهوي وتسويق جاذبية الجهة.

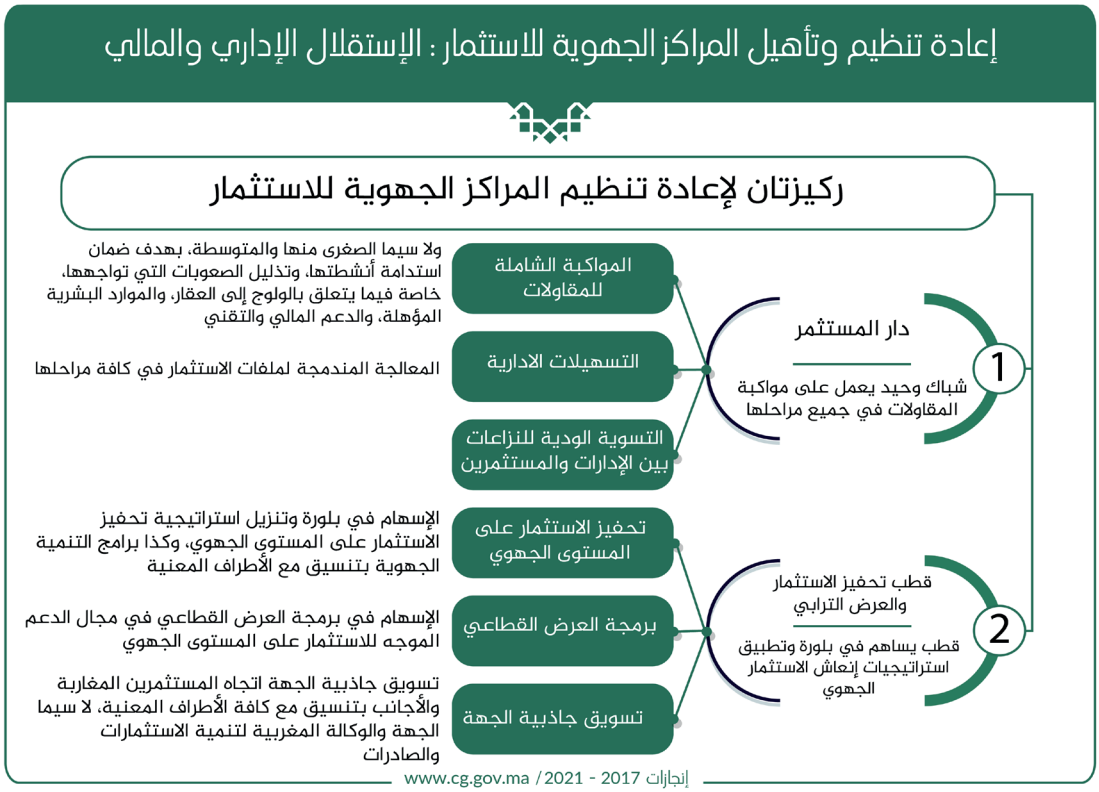

د. الاهتمام بالموارد البشرية

اعتبارا لدور الموارد البشرية المؤهلة في النهوض بمهام المراكز الجهوية للاستثمار، ركز الإصلاح على تعزيز الموارد البشرية لهذه المراكز وتأهيلها، من خلال اختيار أفضل الكفاءات والخبرات في مجال تدبير الملفات الاستثمارية، لا سيما بالنسبة لمسيري هذه المراكز، إذ تم انتقاء وتعيين مدراء جدد للمراكز الجهوية للاستثمار من ذوي كفاءات عالية وخبرة وتجربة مهنية موفقة في مجالات المقاولة والأعمال وتدبير الاستثمار.

هذا مع تمكين هذه المراكز من نظام خاص ومحفز للمستخدمين بها، بما يمكن من جلب أفضل الموارد البشرية المؤهلة.

3. إرساء اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار

تم دمج كافة اللجان الجهوية المرتبطة بالاستثمار في لجنة جهوية موحدة للاستثمار، بهدف تحسين وملاءمة مساطر اتخاذ القرار. وهكذا تم تنظيم عمل هذه اللجنة كما يلي:

- اعتبار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار اللجنة الوحيدة المكلفة بمعالجة ملفات الاستثمار على المستوى الجهوي، بمساهمة جميع الفعالين المعنيين من إدارات وجماعات ترابية؛
- إيداع ملف وحيد ومبسط على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، باعتبارها المخاطب الوحيد والإجباري؛
- اعتبار القرارات المتخذة على مستوى اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار نهائية ملزمة لكافة أعضائها؛
- إلزامية تعليل كافة القرارات السلبية للجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- فتح إمكانية الطعن في قرارات اللجنة أمام ولي الجهة على المستوى الترابي، وعند الاقتضاء أمام لجنة القيادة التي يترأسها رئيس الحكومة.

إرساء اللجنة الجهوية الموحدة للإستثمار

قبل ورش الإصلاح	بعد ورش الإصلاح
✗ تواجد عدة لجان موضوعاتية (أكثر من 20 لجنة محلية)	✓ اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار : تتكون من ممثلي القطاعات المعنية والهيئات المركزية والهيئات الترابية
✗ قرارات متفاوتة زمنياً	✓ يتم إيداع ملف وحيد ومبسط على مستوى اللجنة الجهوية للاستثمار، باعتبارها المخاطب الوحيد والإجباري
✗ صعوبة التنسيق	✓ تعد القرارات المتخذة على مستوى اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار ملزمة لكافة أعضائها
✗ آجال طويلة نسبياً	✓ تمكن من تيسير مسلسل اتخاذ القرارات وتقليص أجل البث في الملفات

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

4. تبسيط المساطر المرتبطة بعمل المراكز الجهوية للاستثمار

بالموازاة مع إصلاح وتأهيل المراكز الجهوية للاستثمار، حرصت الحكومة على اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي، بما يمكن من دعم هذا الإصلاح ويعزز نجاعته، وينعكس إيجابا على مناخ الاستثمار ببلادنا بشكل عام.

أ. تبسيط المساطر والإجراءات على المستوى الجهوي

يروم تبسيط المساطر على المستوى الجهوي تقليص الآجال والحد من تعقيد المساطر الإدارية، ولا سيما من خلال تفعيل أدوار ومهام اللجان الجهوية للاستثمار.

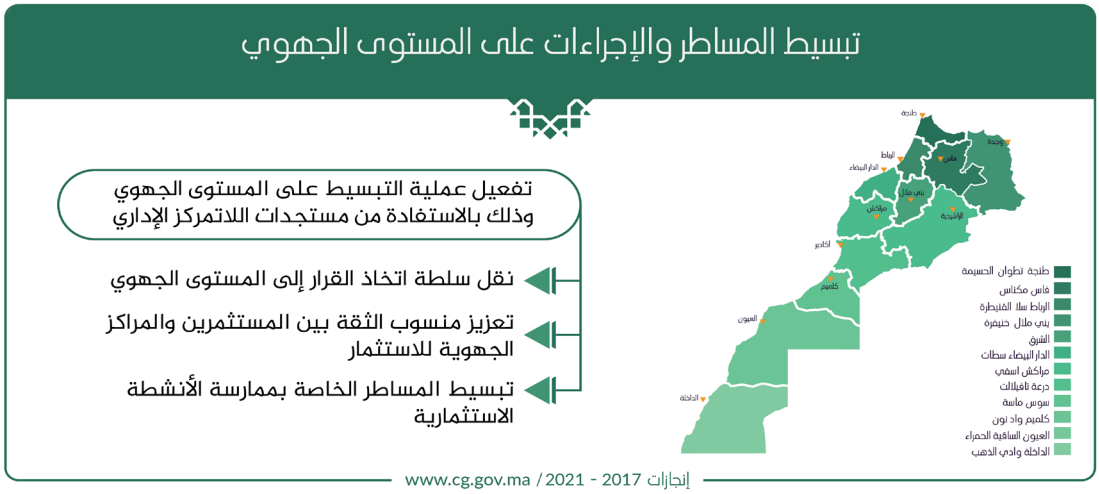

ب. تبسيط المساطر المتعلقة بالرخص الإدارية اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية

في إطار تقليص آجال منح الرخص الإدارية اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تمنح على المستوى المركزي، يتم العمل على نقل اختصاصات منح الرخص إلى المصالح اللاممركزة بالنسبة للمشاريع ذات الطابع الجهوي أو المحلي من قبل مختلف القطاعات الوزارية المعنية (التجهيز والنقل، الفلاحة والصيد البحري، الصناعة، السياحة، التعليم، الصحة، السكن...).

ج. تبسيط المساطر والإجراءات على المستوى المركزي

في إطار تبسيط المساطر الإدارية على المستوى المركزي، يتم العمل على رقمنة كافة المساطر والإجراءات الإدارية، وإضفاء الطابع الإلزامي عليها، وتبسيط المساطر والنصوص القانونية والتنظيمية.

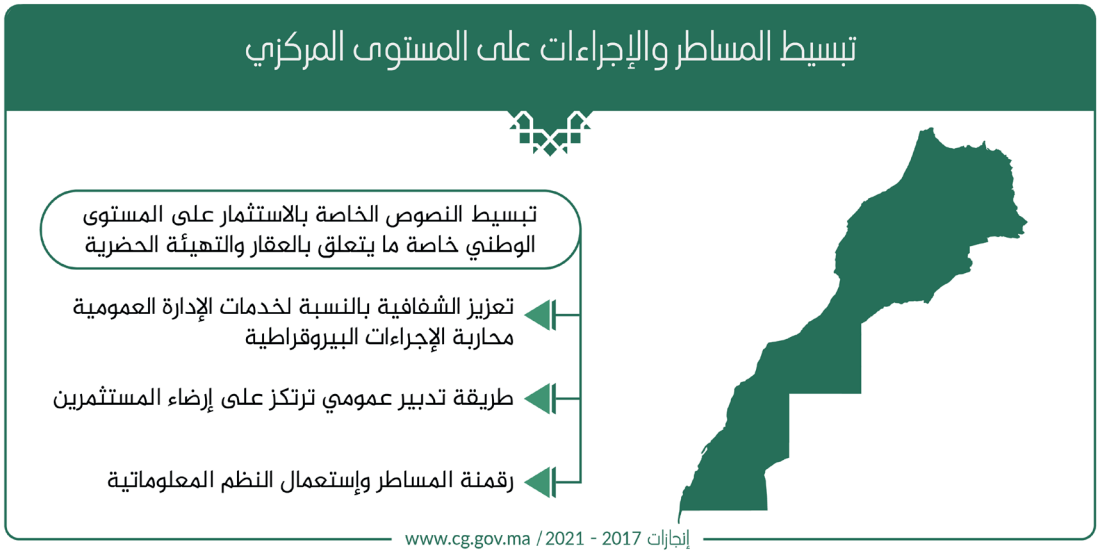

5. قيادة وتتبع ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

في إطار تنزيل مشروع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، تم إرساء لجنة للقيادة، لتتولى قيادة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتتبع تنفيذه، والنظر في اقتراحات المراكز الرامية إلى تسوية الصعوبات التي قد تعترضها أثناء القيام بمهامها، وكذا البت في الطعون المتعلقة بالقرارات السلبية الصادرة عن اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، ودراسة تقارير تقييم أداء هذه المراكز.

وتتكون هذه اللجنةّ، التي يرأسها رئيس الحكومة، من:

- وزير الداخلية؛
- الأمين العام للحكومة؛
- وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
- وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي.

كما أُسندت مهام كتابة لجنة القيادة إلى وزارة الداخلية، التي تقوم على الخصوص بتحضير اجتماعات لجنة القيادة، وتتبع تنفيذ القرارات الصادرة عنها، وكذا تلقي الطعون المتعلقة بقرارات اللجان الجهوية.

ويلاحظ بأن هذه اللجنة من أكثر اللجن الوزارية حيوية، سواء من حيث وتيرة انعقادها أو فاعليتها. حيث يتم عقد اجتماعاتها كلما دعت الحاجة لذلك، لتتبع هذا الورش الإصلاحي عن قرب، والوفاء بالآجال القانونية لدراسة الطعون، وأيضا لدراسة تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار والنظر في اقتراحات تطويرها.

IV. مواكبة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار بجملة من الإصلاحات الهيكلية

تنفيذا لالتزامات الحكومة في برنامجها الحكومي، والمرتبطة أساسا بإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة ومكافحة الفساد، فإن الحكومة تواكب إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار بمجموعة من الأوراش المهيكلة، التي أسهمت، من جهة، في تسريع إصلاح هذه المراكز ، ومن جهة أخرى، وبصفة عامة، في الاستجابة لانتظارات المقاولات والمواطنين.

ويتعلق الأمر بالأوراش التالية:

- **تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري** قصد نقل الاختصاصات والسلط التقريرية والوسائل المادية والبشرية إلى المستوى اللاممركز. ويعرف هذا الورش تقدما مهما من خلال مواصلة تنزيل التصاميم المديرية للاتمركز الإداري. وفي هذا الإطار، فقد قدمت جل القطاعات الوزارية تقاريرها السنوية حول تنزيل هذه التصاميم؛
- إصدار وتفعيل **القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية**، بهدف تقوية أواصر الثقة بين الإدارة والمرتفق، وإعادة تأسيس جسور هذه العلاقة على مرجعية محددة تؤطر عمل المرافق العمومية بناء على مساطر دقيقة وشفافة ومبسطة. وفي إطار هذا الإصلاح تم الإطلاق مؤخرا لأول بوابة وطنية للمساطر والإجراءات الإدارية بالمغرب www.idarati.ma؛

- إعداد **مشروع قانون رقم 54.19 يتعلق بميثاق المرافق العمومية**، الذي صادق عليه مجلس النواب وأحاله على مجلس المستشارين. ويحدد هذا القانون قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات والجهات والجماعات الترابية الأخرى، ويشمل التزامات الإدارة والقواعد المنظمة لعلاقة الإدارة بالمرتفق؛
- تسريع **التحول الرقمي للإدارة**، ورقمنة الخدمات الإدارية ورفع الصفة المادية عنها، والذي يعد مدخلا أساسيا لتيسير معالجة ملفات الاستثمار وتقليص آجال البت فيها؛
- إعداد قائمة أولية تتكون من خمسين (50) اختصاصا متعلقا **بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار** تقرر نقلها من الإدارات المركزية إلى المستوى اللاممركز والحرص على إدراجها ضمن مخططات اللاتمركز الإداري للقطاعات الوزارية المعنية؛
- متابعة تنفيذ **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد «2016-2025»**، وإصدار القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي يروم توسيع وظائف ومهام هذه الهيئة الدستورية، وإعطائها قدرة أكبر في مجال محاربة الفساد، في إطار التعاون والتكامل والتنسيق المؤسسي والوظيفي، مع السلطات والمؤسسات والهيئات الأخرى؛
- مواصلة تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم عبر **البوابة الوطنية للشكايات**؛
- إعداد **مشروع ميثاق جديد للاستثمار** الذي يُنتظر منه أن يشكل رافعة أساسية لتطوير مناخ الأعمال ببلادنا وتيسير عمل المقاولات وتعزيز قدرتها التنافسية.

المحور الثاني

حصيلة السنة الأولى لتنزيل الإصلاح

لقد انطلق عمل المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة كمؤسسات عمومية غداة عقد الاجتماعات الأولى لمجالسها الإدارية، والتي تمت خلال شهر دجنبر 2019. ويمكن تقديم حصيلة عمل المراكز الجهوية للاستثمار خلال سنة 2020 كما يلي:

I. إرساء قواعد عمل المراكز الجهوية للاستثمار

1. المصادقة على الوثائق المرجعية لعمل المراكز

تمت المصادقة خلال الاجتماعات الأولى للمجالس الإدارية للمراكز على أهم الوثائق المرجعية اللازمة لتدبير هذه المراكز: الهيكل التنظيمي، النظام الأساسي لمستخدمي المراكز، نظام الصفقات، الميزانيات الخاصة بالمراكز. وبالموازاة مع انطلاق المراكز الجهوية للاستثمار تم تفعيل عمل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار التي خصصت أولى اجتماعاتها المنعقدة خلال شهر دجنبر 2019 للمصادقة على أنظمتها الداخلية.

2. تفعيل الهيكلة التنظيمية الجديدة

تم في هذا الإطار القيام بما يلي:

- تفعيل الهيكلة الجديدة للمراكز وفق المخطط التنظيمي المحدد لبنياتها واختصاصاتها المصادق عليه من قبل المجالس الإدارية؛
- توفير التجهيزات ووسائل العمل وبتحديث بنيات وفضاءات العمل بالمراكز الجهوية للاستثمار لتحسين ظروف استقبال وتقديم الخدمات لمرتفقي هذه المراكز.

3. تعزيز الموارد البشرية

لقد تم الاهتمام بالموارد البشرية، من خلال انتقاء وتعيين كفاءات جديدة وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المستخدمين السابقين بالمراكز الذين تم إدماجهم حسب معايير الكفاءة والاستحقاق.

وتتجلى أهم الإجراءات التي تم القيام بها في هذا المجال في الآتي:

أ. فتح 380 منصباً مخصصة للمراكز الجهوية للاستثمار برسم سنة 2020 كمرحلة أولى من مخطط تعزيز الموارد البشرية وفق الهيكلة والمهام الجديدة، كما يتوقع استكمال التوظيف في باقي المناصب المفتوحة خلال سنة 2021.

- بلغ عدد المستخدمين بهذه المراكز، بعد مرور سنة من مزاولة نشاطها كمؤسسات عمومية، إلى ما مجموعه 255 شخصاً بما في ذلك 123 مستخدم محتفظ بهم من المراكز السابقة و132 موظفاً جديداً و12 منصب خاص بمدراء المراكز الجهوية للاستثمار. وينتظر أن يصل مجموع التوظيفات المبرمجة متم 2021 إلى 371 توظيفا، أي نسبة 91% من الهدف المسطر في مرحلة الانطلاقة (408 منصب).

ب. تطور الموارد البشرية للمراكز الجهوية للاستثمار المتوقعة خلال السنوات المقبلة

تطور موظفي المراكز حسب الدراسة المتعلقة بالتنظيم والموارد البشرية

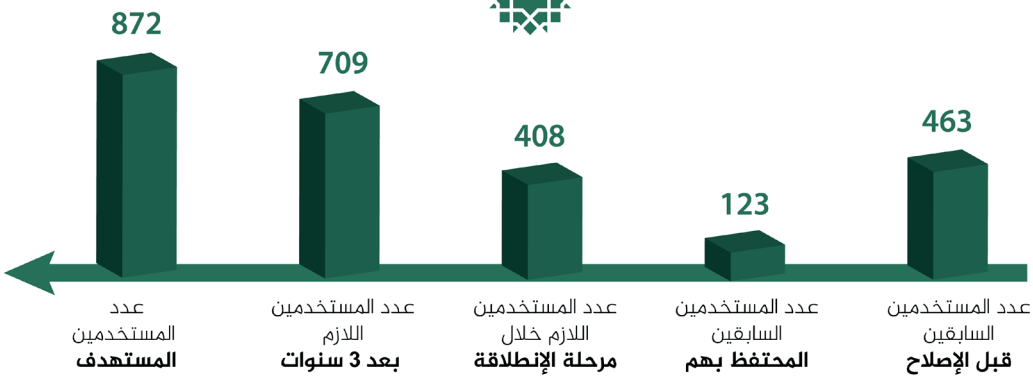

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

- يتطلب تطوير الهياكل والموارد البشرية للمراكز في صيغتها الجديدة وفقاً للدراسة المتعلقة بالموارد البشرية للمراكز الجهوية للاستثمار التي أنجزتها وزارة الداخلية، خطة لتوظيف ما يناهز 500 مستخدم جديد بالمراكز الجهوية للاستثمار تدريجيا خلال 5 سنوات المقبلة.

4. رصد الموارد المالية اللازمة

الميزانية المخصصة للمراكز الجهوية للإستثمار (بملايين الدراهم)

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

- تم تخصيص ميزانية قدرها 300 مليون درهم للمراكز الجهوية للاستثمار في عام 2020، مقسمة بين 200 مليون درهم لميزانية التسيير و100 مليون درهم لميزانية الاستثمار. وكانت المراكز الجهوية للاستثمار قد استفادت من 250 مليون درهم برسم 2019 منها 150 مليون درهم للتسيير و100 مليون درهم للاستثمار؛
- بلغت نسبة الالتزامات بالنسبة لميزانية الاستثمار 36% في نهاية 2020 و78% بالنسبة لميزانية التسيير، ويعزى هذا المستوى المنخفض نسبياً من الالتزامات إلى تداعيات جائحة كورونا.

II. حصيلة المراكز الجهوية للاستثمار

عرفة السنة الأولى من تنفيذ إصلاح المراكز الجهوية للإستثمار نتائج مشجعة يعكسها التطور الإيجابي لمجموعة من المؤشرات المرتبطة بأنشطتها وبالمهام المنوطة بها.

1. المساعدة على إنشاء المقاولات

فيما يخص إنشاء المقاولات، وفي انتظار تفعيل القانون المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية وتشغيل المنصة المحدثة لهذا الغرض، فقد استمرت المراكز الجهوية للاستثمار في تقديم خدمات المواكبة والمساعدة على إحداث المقاولات وتسهيل ذلك، من خلال الشباك الوحيد، مع العمل على تبسيط المساطر وتقليص آجالها.

ويمكن تقديم حصيلة المراكز في مجال إنشاء المقاولات فيما يلي:

- معالجة 20.467 طلباً لإنشاء المقاولات خلال سنة 2020. وسجل عدد المقاولات التي تم إنشاؤها انخفاضاً بنسبة 21% مقارنة بسنة 2019 الذي تم خلاله إنشاء 26.046 مقاولة عبر المراكز الجهوية للاستثمار. ويرجع هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تداعيات جائحة كوفيد 19 على طلبات إنشاء المقاولات؛
- **تقدم ملموس في احترام آجال إنشاء المقاولات**، إذ شهدت آجال إحداث المقاولات تحسنا ملموسا، وأصبحت تتراوح ما بين 8,6 يوما ويوم ونصف، والعمل جار الآن لتقليص هذه الآجال وتوحيدها بجميع المراكز؛
- تمركز في التوزيع الجغرافي والقطاعي في إحداث المقاولات، حيث يبرز التقسيم حسب الجهات للمقاولات التي تم إنشاؤها أن 4 جهات تستحوذ على أكثر من 80% من المقاولات التي تم إنشاؤها حيث تحتل جهة مراكش آسفي المرتبة الأولى بـ 6.242 مقاولة (30%)، تليها الدار البيضاء سطات بـ 4.667 مقاولة (23%)، ثم فاس مكناس بـ 3.416 مقاولة (17%) فطنجة تطوان الحسيمة بـ 2.364 مقاولة (12%)؛

عدد الشركات المنشأة سنة 2020 حسب الجهات

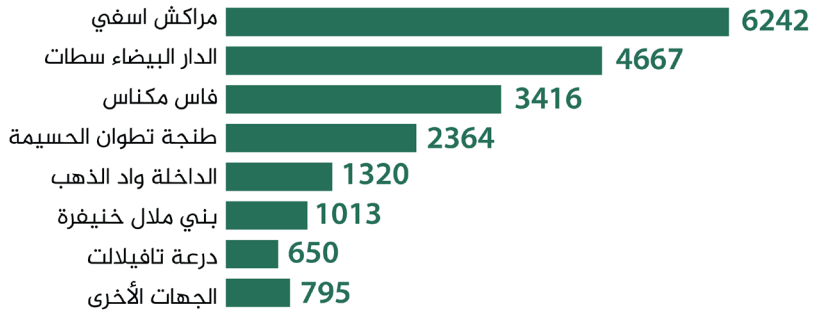

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

- كـما يوضـح التقسـيم القطاعـي أن قطـاع الخدمـات يمثـل (47%)، التجـارة (32%)، البنـاء والأشـغال العموميـة (11%)، وهـي تمثـل بالتـالي 90% مـن المقـاولات التـي تـم إنشـاؤها مـن خـلال شـبابيك المراكـز الجهويـة للاسـتثمار.

عدد الشركات المحدثة حسب القطاع

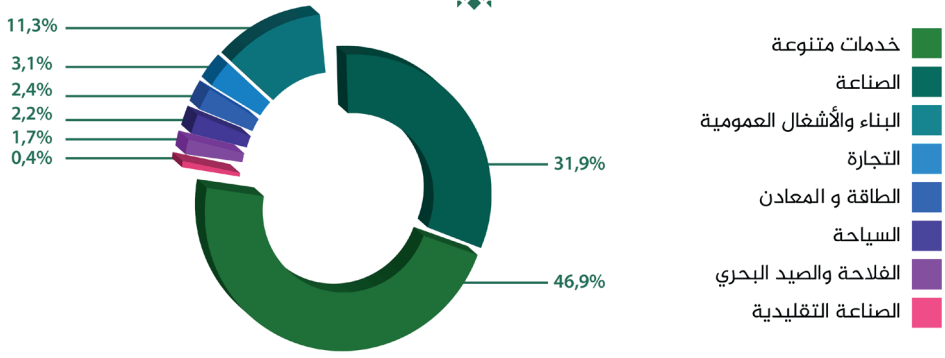

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

2. المواكبة والمساعدة في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات

في إطار تفعيل البرنامج الوطني المندمج لمواكبة وتمويل المقاولات الذي تم إطلاقه بداية السنة الجارية تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، فقد أشرفت المراكز الجهوية للاستثمار مع انطلاقة هذا البرنامج على وضع آليات الحكامة وضبط مساطر تنفيذ البرنامج وتتبعه على المستوى الجهوي وتعبئة المؤسسات والشركاء المعنيين بتفعيله في إطار اللجنة الجهوية للتنسيق التي عهد برئاستها لمدراء هذه المراكز.

كما ساهمت في تقديم خدمات التوجيه والإرشاد لفائدة الشباب حاملي المشاريع وأصحاب المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، الراغبين في الاستفادة من البرنامج المذكور، ومواكبتهم وتتبع مشاريعهم وتيسير الإجراءات الإدارية والتدبيرية قبل وخلال وبعد إحداث مقاولاتهم.

وفي هذا الإطار، **استقبلت المراكز الجهوية للاستثمار بمختلف جهات المملكة، خلال سنة 2020، ما يزيد عن 17.000 شخصاً مهتماً بالبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات استفادوا من خدمات الإرشاد والتوجيه والمواكبة** المقدمة من قبل هذه المراكز لفائدة حاملي المشاريع والمقاولين.

وتتوزع الخدمات التي قدمتها المراكز الجهوية للاستثمار في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات كما هو مبين في الجدول التالي:

نوعية الخدمات المقدمة	عدد المستفيدين
معلومات عامة حول البرنامج	**13.751**
الإحالة إلى مؤسسات الدعم الأخرى	**5.575**
الدعم المقدم من طرف مستشاري المراكز فيما يخص تطوير المشاريع	**4.770**
المساعدة في تأسيس المقاولات	**2.105**
دعم فيما يخص الإجراءات الإدارية	**917**

3. معالجة الملفات الاستثمارية

موازاة مع انطلاق أنشطة المراكز الجهوية للاستثمار ودخول مقتضيات القانون حيز التطبيق انطلقت فعلياً اجتماعات اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار المكلفة بدراسة ملفات الاستثمار والبت فيها.

في نفس السياق، تم منذ شهر دجنبر 2019 **إطلاق المنصة الإلكترونية «CRI-INVEST»** التي تمكن المستثمرين من الاطلاع على المساطر الإدارية وإيداع ملفاتهم الاستثمارية وطلبات الرخص المتعلقة بها عن بعد وتتبع

مراحل دراستها ومآلها بطريقة إلكترونية، كما تمكن هذه المنصة من التبادل اللامادي للوثائق والمعلومات الضرورية ومن المعالجة المندمجة والسريعة للملفات الاستثمار بين المركز الجهوي للاستثمار وباقي الإدارات والمؤسسات الممثلة على مستوى اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

أ. الحصيلة على المستوى الوطني

يلاحظ تحسن ملحوظ منذ دخول إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار حيز التنفيذ وإنشاء اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار من حيث **عدد وحجم الاستثمارات وإحداث مناصب الشغل** فيما يخص الملفات المقدمة من قبل المستثمرين والمصادق عليها من طرف اللجنة، كما يلاحظ ارتفاع مهم في وتيرة اجتماعات اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار وتقلص مهم في متوسط الآجال المخصصة لدراسة الملفات واتخاذ القرارات بشأنها.

ويمكن تقديم النتائج المتعلقة بدراسة ومعالجة الملفات الاستثمارية المودعة لدى المراكز الجهوية للاستثمار خلال سنة 2020 كما يلي:

- بلغ عدد الملفات المودعة والموافق عليها نهاية سنة 2020 إلى 3.361 ملفاً، مقابل 2.259 ملفاً خلال سنة 2019، بزيادة قدرها 49%؛
- حصل 2.588 ملفاً على قرار نهائي، بالرفض أو القبول، مقابل 1.717 سنة 2019، بزيادة قدرها 51%؛
- تم عقد 705 اجتماعات من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار على مستوى الجهات الاثني عشر، مقابل 292 اجتماعاً بسنة 2019، بزيادة قدرها 141%؛

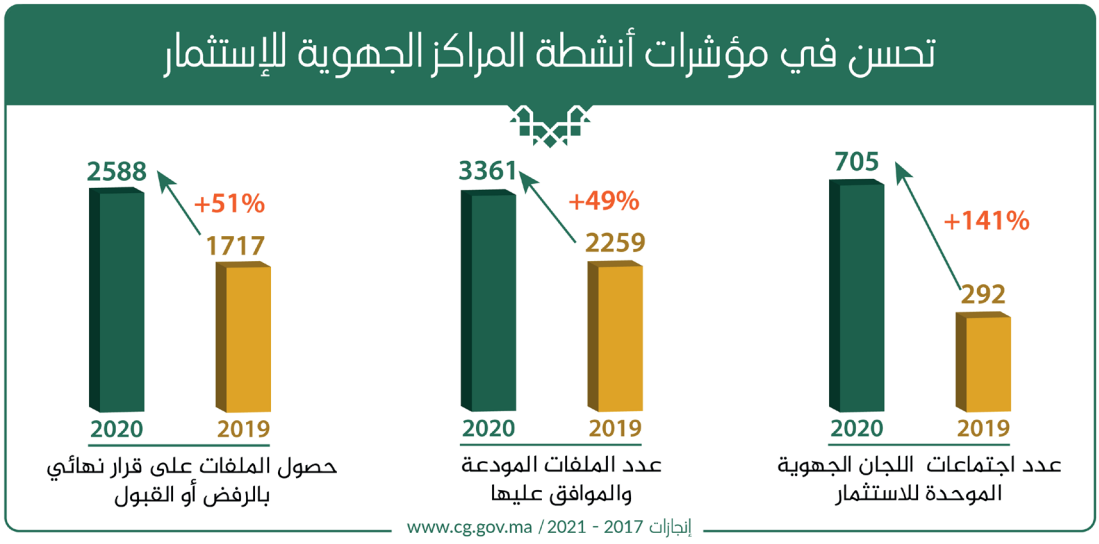

- بالمقارنة مع سنة 2019، سجل خلال سنة 2020 **ارتفاعاً مهماً في عدد المشاريع المصادق عليها** من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، بالانتقال من 1.207 مشروعا إلى 1.499 مشروعاً، أي بزيادة قدرها 24%؛
- **سجل حجم الاستثمار ارتفاعاً ملحوظاً** بنسبة 154%، إذ انتقل من 59,7 مليار درهم إلى 151,8 مليار درهم بالمقارنة مع السنة الماضية؛
- **ارتفع عدد فرص الشغل المتوقعة** كذلك بنسبة 64% بالمقارنة مع سنة 2019، حيث انتقل من 93.156 منصب شغل متوقع إلى 152.378 منصب شغل متوقع برسم المشاريع المصادق عليها سنة 2020.

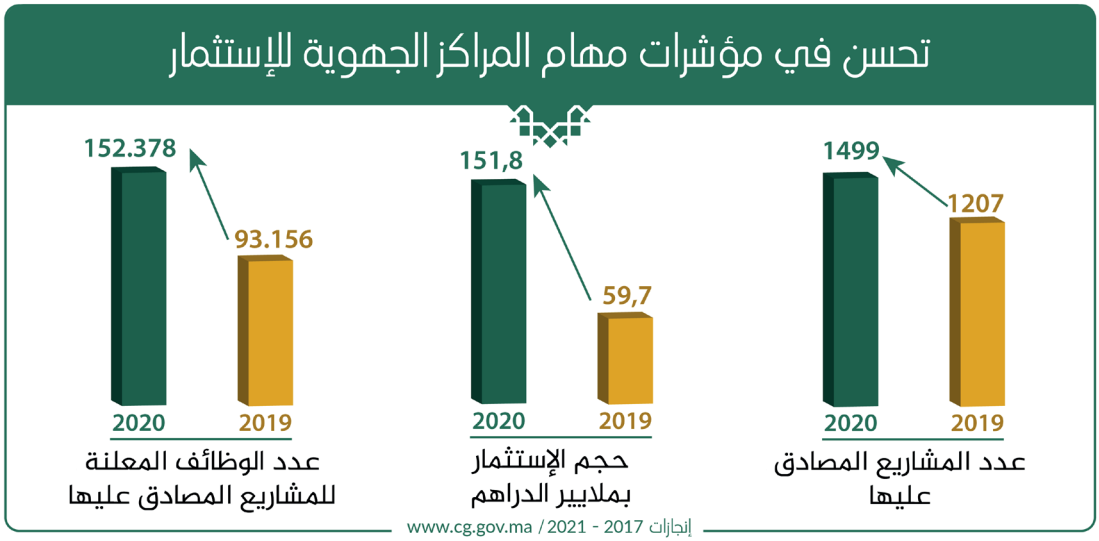

ب. توزيع المشاريع المصادق عليها حسب القرارات الإدارية المطلوبة

تتعلق القرارات الإدارية المطلوبة من طرف المستثمرين خلال سنة 2020 أساساً بشهادة الموافقة البيئية بنسبة 28%، تليها رخص تفويت الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص (بما في ذلك الأراضي الفلاحية) بنسبة 12%، وتأتي بعدها طلبات إسناد القطع الأرضية في مناطق الأنشطة الاقتصادية بنسبة 11%، ثم رخص البناء وطلبات كراء أراضي الدولة الملك الخاص (بما في ذلك الأراضي الفلاحية) بنسبة 8% لكل منهما.

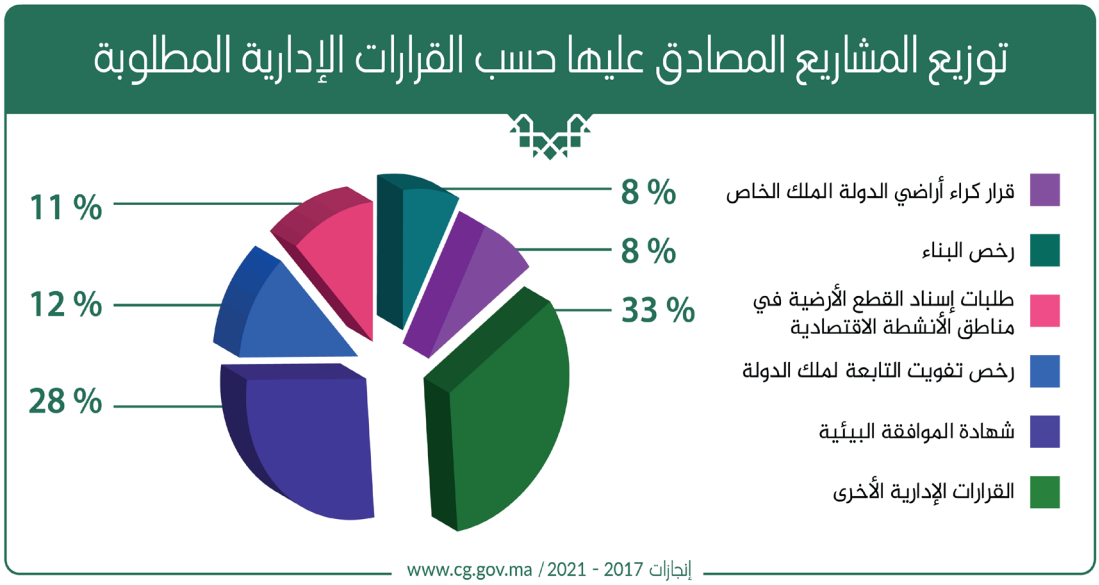

ت. توزيع المشاريع المصادق عليها حسب القطاع

يتصدر القطاع الصناعي عدد المشاريع المصادق عليها بنسبة 30%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 20%، السياحة بنسبة 18%، قطاع الطاقة والتعدين بـ 17%. في حين يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الخامسة بنسبة 9% من عدد المشاريع الاستثمارية المعروضة.

4. البت في طلبات الطعن المقدمة من طرف المستثمرين

منح القانون رقم 47.18 للمستثمر المعني إمكانية الطعن في القرارات السلبية الصادرة عن اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار من خلال مسطرة محددة نظمتها المادة 37 منه التي نصت على أنه يجب أن يكون كل قرار بالرفض صادر عن اللجنة الجهوية معللا.

ويمكن أن يقدم المستثمر طعنه و يعتبر هذا الحق من الإصلاحات الجديدة المهمة التي أدخلت على مسار معالجة ملفات المستثمرين أمام اللجنة الوزارية للقيادة المنصوص عليها في القسم الثالث من هذا القانون وذلك داخل أجل 10 أيام تحتسب من تاريخ تبليغ القرار. كما أنه يمكن للمستثمر قبل إحالة الأمر إلى

اللجنة الوزارية أن يتقدم بتظلم استعطافي إلى والي الجهة الذي يعرضه على اللجنة الجهوية التي تبت داخل 10 أيام من تاريخ توصلها بالتظلم.

وتفعيلا لهذه المكنة، وضمانا لممارستها من قبل المستثمرين، فقد تم الحرص بخصوص الطلبات التي تعذرت المصادقة عليها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار عام 2020، على إخبار المستثمرين المعنيين بأسباب الرفض المرتبطة غالبا بعدم ملاءمة المشروع المقدم مع مقتضيات وثائق التعمير أو بآثاره البيئية السلبية أو بعدم إمكانية تخصيص العقار المطلوب.

كما تم الحرص على معالجة جميع الطعون التي تقدم بها المستثمرون المعنيون سواء لدى ولاة الجهات أو الموجهة للجنة القيادة، إذ سُجِّلت المعطيات التالية:

- قدم 93 مستثمرا خلال سنة 2020 طعوناً استعطافية لدى ولاة الجهات تبعاً للقرارات السلبية للجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- بعد إعادة دراسة ملفات الاستثمار موضوع طلبات الطعن من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، تم البت إيجابياً في 28 منها وتأكيد القرار الأولي بالنسبة لباقي الطلبات؛
- توصلت اللجنة الوزارية للقيادة بطلبي طعن فقط خلال سنة 2020، تم دراستهما خلال اجتماع اللجنة المنعقد يوم 8 أكتوبر، حيث قررت اللجنة المصادقة على قرار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بشأن أحدهما، والمطالبة بإعادة دراسة الملف الآخر من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- ومنذ بداية سنة 2021، عقدت لجنة القيادة ثلاثة اجتماعات أخرى (3 فبراير، 18 مارس، 29 أبريل)، برئاسة رئيس الحكومة، وقد تم خلالها دراسة ما يناهز 20 طعنا، تم قبول ثلاثة ملفات منها مع طلب إعادة دراستها من لدن اللجن الجهوية.

حصيلة تقديم الطعون بخصوص طلبات الإستثمار في ظل الإصلاح الجديد

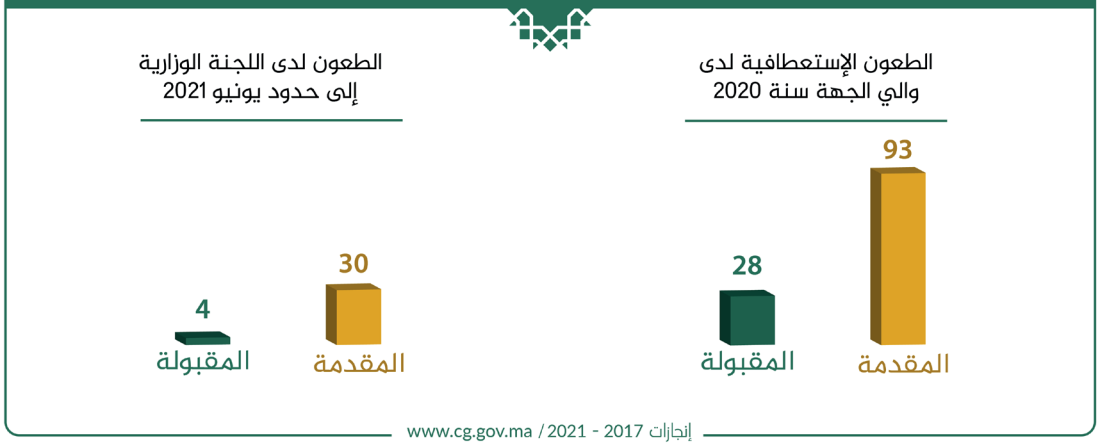

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

وبهدف تبسيط إجراءات تقديم الطعون أمام ولاة الجهات وأمام اللجنة الوزارية للقيادة، فقد تم منذ شهر نونبر 2020 تمكين المستثمرين من تقديم طعونهم بطريقة إلكترونية ومبسطة عبر الخدمة الجديدة المدرجة بالبوابة الرقمية CRI-INVEST.

5. التحفيز الاقتصادي والعرض الترابي

بادرت المراكز الجهوية للاستثمار خلال سنة 2020 إلى الانخراط في العديد من الأنشطة المرتبطة بمجالات الترويج والتواصل والشراكة بهدف تقوية العرض الترابي وتشجيع الاستثمار والشراكة على مستوى الجهات المنتمية لها، وتتمثل أهم هذه الأنشطة في الآتي:

أ. التواصل والترويج الترابي

قامت المراكز الجهوية للاستثمار بالعديد من الأنشطة التي تدخل في إطار التواصل مع مختلف الشركاء على صعيد الجهة والمستثمرين وحاملي المشاريع ومختلف الفاعلين الاقتصاديين وذلك قصد التعريف بالمهام الجديدة للمراكز الجهوية للاستثمار ودورها المحوري في تشجيع الاستثمار والخدمات التي يمكن أن تقدمها لمرتفقيها من مستثمرين ومقاولات.

وعملت المراكز على استثمار كل الوسائل المتاحة والممكنة قصد الترويج للمؤهلات التي تتوفر عليها الجهة وفرص الاستثمار المتاحة بها، وذلك عبر إعداد مطويات وملصقات تعرف بالجهة ومميزاتها.

كما نظمت المراكز الجهوية للاستثمار أو ساهمت في أعمال العديد من الاجتماعات أو الندوات أو الطاولات المستديرة بمشاركة فاعلين اقتصاديين جهويين، وطنيين أو دوليين بهدف الترويج للجهة والرفع من جاذبيتها للمستثمرين ورجال الأعمال وقدرتها التنافسية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن بعض المراكز الجهوية للاستثمار قامت بإبرام، خلال سنة 2020، اتفاقيات شراكة مع بعض المؤسسات والجامعات والشركاء الاقتصاديين وهيئات وطنية أو دولية تهدف أساساً إلى تبادل الخبرات من أجل وضع برامج مندمجة لإبراز المؤهلات التي توفرها الجهة لفائدة المستثمرين وحاملي المشاريع.

ب. تعزيز اليقظة الاقتصادية الجهوية

ركزت المراكز الجهوية للاستثمار في مجال اليقظة الاقتصادية نشاطها على إنجاز تشخيصات ترابية وقطاعية من أجل تقييم التأثير الاجتماعي والاقتصادي للجائحة (كوفيد 19) على القطاعات الاقتصادية الجهوية وكذا على المواكبة في بلورة وتفعيل تدابير الدعم والمواكبة المعتمدة على المستويين الوطني والجهوي، لاسيما من خلال:

- المساهمة في تنظيم عمل لجان اليقظة الاقتصادية الجهوية برئاسة والي الجهة والتعهد بأشغال كتابتها؛
- تنشيط الاجتماعات القطاعية مع الفاعلين والمؤسسات المعنية؛
- إجراء دراسات عامة أو قطاعية حول تأثير الجائحة على الأنشطة الاقتصادية والتوظيف بهدف مساعدة السلطات في اتخاذ القرارات بشأن التدابير والبرامج التي يتعين اتخاذها؛
- المساهمة في عمليات تحسيس الفاعلين الاقتصاديين بالإجراءات الوقائية التي تم اعتمادها في مواجهة هذه الجائحة والتدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لدعم القطاعات المتضررة.

إلى جانب ذلك عملت المراكز الجهوية للاستثمار خلال سنة 2020 على:

- تجميع المعطيات الماكرو اقتصادية للجهة المعنية وتحيينها؛
- إحداث قاعدة معطيات تتعلق بفرص الاستثمار التي يمكن تجسيدها في شكل مشاريع على صعيد الجهة، ووضعها رهن إشارة المستثمرين بجميع الوسائل المتاحة؛
- المساهمة مع الجهات والإدارات والهيئات المعنية في إعداد وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاستثمار وإنعاشه وتشجيعه على صعيد الجهات.

ت. المساهمة في التخطيط الجهوي

قامت المراكز الجهوية للاستثمار بعدة مبادرات في مجال التخطيط الجهوي يمكن أن نذكر منها :

- المساهمة في إعداد مخططات التهيئة القطاعية ومخططات التهيئة الجماعية والمشاركة في تتبع تنفيذ مخططات التنمية الجهوية؛
- المساهمة إلى جانب الهيئات المختصة في إعداد الدراسات القبلية لتنمية المناطق الصناعية أو مناطق الأنشطة الاقتصادية وتتبعها وتثمينها والمساهمة في تطويرها.

6. المواكبة والمساعدة في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات

في إطار تفعيل البرنامج الوطني المندمج لمواكبة وتمويل المقاولات الذي تم إطلاقه بداية السنة الجارية تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، فقد أشرفت المراكز الجهوية للاستثمار على وضع آليات الحكامة وضبط مساطر تنفيذ البرنامج وتتبعه على المستوى الجهوي وتعبئة المؤسسات والشركاء المعنيين بتفعيله في إطار اللجنة الجهوية للتنسيق التي عهد برئاستها لمدراء هذه المراكز.

كما ساهمت في تقديم خدمات التوجيه والإرشاد لفائدة الشباب حاملي المشاريع وأصحاب المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، الراغبين في الاستفادة من البرنامج المذكور، ومواكبتهم وتتبع مشاريعهم وتيسير الإجراءات الإدارية والتدبيرية قبل وخلال وبعد إحداث مقاولاتهم.

III. مؤشرات تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار برسم سنة 2020

تطبيقا لمقتضيات المادة 4 من المرسوم رقم 2.19.67 بتطبيق القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، فإن المراكز الجهوية للاستثمار تخضع للتقييم السنوي المنصوص عليه في المادة 25 من القانون المذكور. ويتم تقييم إنجازات المراكز برسم السنة المنصرمة من خلال قياس أدائها من حيث:

- تيسير تدفق الاستثمارات وتحفيزها على المستوى الجهوي؛
- مواكبة المستثمرين والمقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً؛
- المقترحات الرامية إلى تبسيط مساطر معالجة ملفات الاستثمار من طرف الإدارات والهيئات المعنية.

ويجري الآن العمل على إصدار قرار يحدد لائحة المؤشرات، التي ستشكل أرضية مرجعية لإجراء عمليات التقييم السنوية بخصوص أداء المراكز الجهوية للاستثمار من قبل المكاتب المتخصصة وإعداد تقارير التقييم التي يتعين عرضها على مجالس إدارة هذه المراكز وعلى اللجنة الوزارية للقيادة المنصوص عليها بالمادة 40 من القانون 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وفي انتظار ذلك قامت المراكز الجهوية للاستثمار بتقييم أدائها برسم سنة 2020، معتمدة في ذلك على جملة من المؤشرات، التي يتضح من خلال استقرائها أن هذه المراكز حققت تحسناً ملموساً في أدائها خاصة فيما يتعلق بمواكبة ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم وتسهيل المساطر الإدارية المتعلقة بها وكذا تقليص الآجال الخاصة بالبت في طلبات المستثمرين. ومن أبرز المؤشرات المسجلة:

- **تقليص الآجال** ما بين إيداع ملف الاستثمار كاملاً وإحالته على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار إلى يوم واحد، علماً أن القانون رقم 18.47 حدد هذا الأجل في مدة أقصاها ثلاثون يوماً؛
- **تقليص الأجل المتوسط لدراسة ملف استثماري واتخاذ قرار بخصوصه** من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار إلى 20 يوماً في الوقت الذي حدد القانون المذكور أعلاه هذه المدة في ثلاثين يوماً كأقصى حد؛
- **وافقت اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار على حوالي 60% من المشاريع المقدمة إليها**، مما يعكس جودة الخدمات المقدمة من طرف المراكز للمستثمرين في إطار مواكبتهم ومساعدتهم على إعداد ملفات الاستثمار وللحصول على الرخص الضرورية لإنجاز مشاريعهم؛
- تسجيل تحسن ملحوظ فيما يخص المؤشريْن المتعلقيْن **بحجم الاستثمارات المصادق عليها وبعدد فرص الشغل المتوقع إحداثها** من خلال هذه المشاريع التي ارتفعت بـ 154% وبـ 64% مقارنة مع سنة 2019؛
- تمكنت المراكز الجهوية للاستثمار من تفعيل خدماتها الجديدة لفائدة المقاولات من خلال تقديم **خدمات المواكبة والدعم** لما يزيد عن 18.000 مقاولة خلال سنة 2020.

لائحة المؤشرات

1	الأجل المتوسط لمعالجة ملف استثماري تم إيداعه كاملاً لدى المركز الجهوي للاستثمار ولإحالته على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار	يوم واحد
2	النسبة المئوية لملفات الاستثمار التي تمت معالجتها وإحالتها من طرف المركز الجهوي للاستثمار على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار في أجل أقصاه 30 يوماً، ابتداء من تاريخ إيداع الملف كاملاً لدى المركز المذكور	97,36%
3	الأجل المتوسط لدراسة ملف استثماري واتخاذ قرار بخصوصه من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار	20 يوماً
4	النسبة المئوية لملفات الاستثمار التي تمت دراستها واتخاذ قرار بخصوصها من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار في أجل أقصاه 30 يوماً ابتداء من تاريخ إحالة الملفات على اللجنة المذكورة من طرف المركز الجهوي للاستثمار	91,86%
5	النسبة المئوية لملفات الاستثمار المصادق عليها من قبل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار	59,7%
6	المبلغ الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المصادق عليها من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار (مليار درهم)	151,5
7	عدد مناصب الشغل المباشرة والقارة المتوقع إحداثها من خلال المشاريع الاستثمارية المصادق عليها من قبل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار	153.039
8	النسبة المئوية للاستثمارات المبرمجة برسم المشاريع الاستثمارية التي يتم مواكبتها وتتبعها من قبل المركز الجهوي للاستثمار، التي تم إنجازها فعلياً	غير محددة
9	النسبة المئوية لتحقيق مناصب الشغل المبرمجة في إطار المشاريع الاستثمارية التي يتم مواكبتها وتتبعها من طرف المركز الجهوي للاستثمار	غير محددة
10	عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً، في طور الإحداث أو الناشطة بالجهة، التي تمت مواكبتها من طرف المركز الجهوي للاستثمار	18.111

IV. مقترحات المراكز الجهوية للاستثمار

من الواضح أن النتائج التي حققتها المراكز الجهوية للاستثمار منذ انطلاقتها الفعلية تعد إيجابية لا سيما في ظل الظرفية الصعبة التي فرضتها جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تعتبره الحكومة مؤشرا إيجابيا ومشجعا لمواصلة تنزيل هذا الإصلاح وإنجاحه في المرحلة المقبلة.

كما أن من شأن النتائج الإيجابية المسجلة بخصوص تطور عدد المشاريع، وحجم الاستثمارات التي تمت مواكبة وتشجيع حامليها والترخيص لها والشروع في إنجازها أو برمجتها، والتطور الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية، وتحسن مناخ الأعمال على صعيد مختلف عمالات وأقاليم المملكة، أن تسهم في إحداث فرص الشغل وتحقيق الاندماج الاقتصادي وتثمين الطاقات البشرية التي تزخر بها بلادنا وبالتالي دعم التنمية الاجتماعية للجهات ولمختلف المجالات الترابية ولكافة فئات المجتمع.

ومـن أجـل ترصيـد هـذه الإنجـازات والنجاحـات الجماعيـة وتقويتهـا، فـإن العمـل منصـب عـلى رصـد مختلـف الإكراهـات المرتبطـة بعمـل هـذه المراكـز خـلال السـنة الأولى لاشـتغالها، مـن خـلال تفعيـل الآليـات المنصـوص عليهـا في القانـون المتعلـق بإصـلاح هـذه المراكـز الجهويـة، ومـن ضمنهـا مـا نصـت عليـه المـادة 41 مـن هـذا القانـون التـي تخـول للمراكـز الجهويـة للاسـتثمار إمكانيـة تقديـم اقتراحـات إلى اللجنـة الوزاريـة للقيـادة والمتعلقـة ب:

- تسوية الصعوبات التي قد تعترضها أثناء القيام بمهامها؛
- تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار؛
- توفير عرض مندمج وجذاب للاستثمار.

ومـن أجـل تفعيـل هـذا المقتـضى قامـت كتابـة لجنـة قيـادة إصـلاح المراكـز الجهويـة للاسـتثمار بتجميـع وتحليـل أولي لمقترحـات المراكـز الجهويـة للاسـتثمار التـي تـم تضمينهـا بحصيلـة عمـل هـذه المراكـز برسـم سـنة 2020 والتـي بلـغ عددهـا 325 مقترحـاً:

أ. تحليل المقترحات المقدمة من قبل المراكز الجهوية للاستثمار

طبيعة المقترحات	المقترحات				عدد المقترحات
اقتراحات ذات بعد جهوي	تطوير العرض الترابي (48)	بنايات الاستقبال الجهوية (15)	إحداث صناديق لتحفيز الاستثمار (37)		325
اقتراحات أفقية وذات صبغة تقنية	الرقمنة (44)	تبسيط المساطر وتقليص الآجال (36)	تبادل الخبرات والتجارب (16)		
	التعمير والعقار (32)	الإطار القانوني للاستثمار ومنظومة تشجيع الاستثمار والمقاولات (53)	دعم ومواكبة المقولات (35)		
اقتراحات ذات بعد وطني استراتيجي	تسريع اللاتمركز (5)		تنزيل الاستراتيجيات القطاعية (4)		

دراسة وتحليل المقترحات مكنت من انتقاء لائحة من 15 مقترحا ذي بعد وطني واستراتيجي لعرضها على اللجنة الوزارية للقيادة

ب. أهم المقترحات لتبسيط المساطر وتقليص الآجال

- **المقترح 1-** الإسراع في تعميم وثائق التعمير، ومراجعة وثائق التعمير المنتهية صلاحيتها، ومراجعة وتبسيط مسطرة إعداد ومراجعة وثائق التعمير، مع إشراك المراكز الجهوية للاستثمار في هذه العملية؛
- **المقترح 2-** مراجعة وتبسيط مساطر إبرام اتفاقيات وعقود الاستثمار وتقليص آجال المصادقة عليها من خلال توحيد وتبسيط الوثائق ودراسة إمكانية تفويض المصادقة والتوقيع على الاتفاقيات الاستثمارية في حدود مبلغ استثماري محدد (500 مليون درهم مثلا) على المستوى الجهوي؛
- **المقترح 3-** تقوية وتعزيز الربط بين المنصات الإلكترونية والأنظمة المعلوماتية للإدارات من أجل تسهيل تبادل المعلومات ومعالجة الملفات الاستثمارية؛
- **المقترح 4-** تقليص مدة إصدار المصالح الخارجية للوثائق والمستندات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية التي حصلت على موافقة اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- **اقتراح 5-** تعميم اعتماد التوقيع الالكتروني بالنسبة للإدارات العمومية، لاسيما فيما يخص التراخيص والقرارات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية؛
- **المقترح 6-** التسريع بتفعيل القانون المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية؛
- **المقترح 7-** تبسيط مسطرة الترخيص بالاحتلال المؤقت للأراضي التابعة للملك الغابوي من أجل إنجاز بعض المشاريع الاستثمارية وتقليص الآجال المرتبطة بها من خلال دراسة إمكانية إلغاء ضرورة عرض القرارات المرتبطة بالاحتلال المؤقت للملك الغابوي على مداولات الجماعة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- **اقتراح 8-** تسريع ورش اصلاح العقار التابع للملك الخاص للدولة (مسطرة التعبئة، تحديد الثمن ، استعادة الأراضي الغير المستغلة)؛
- **المقترح 9-** تبسيط مسطرة الحصول على الموافقة البيئية (تفويض السلطات إلى الولاة دون العتبة، وتقليص الآجال المرتبطة بمسطرة البحث العمومي)؛
- **المقترح 10-** إعادة النظر في مسطرة الحصول على شهادة عدم الصبغة الفلاحية للمشاريع الاستثمارية وفي مساطر الترخيص لمشاريع الاستثمار بالوسط القروي وبالمناطق غير مشمولة بوثائق التعمير؛
- **المقترح 11-** تعميم تمثيلية القطاعات الوزارية المعنية بمجالات الاستثمار والمحاكم التجارية على جميع الجهات.

ت. أهم المقترحات لتوفير عرض مندمج وجذاب للاستثمار

- **المقترح 12-** التسريع باعتماد الميثاق الجديد للاستثمار وتضمينه لمقتضيات جديدة تمكن من تحسين آليات تشجيع الاستثمار على المستوى الترابي؛
- **المقترح 13-** تفويض استعمال وإدارة صناديق الدعم المحدثة لتحفيز الاستثمارات وانعاشها على الصعيد الجهوي من أجل تنسيق أفضل لإدارة هذه الصناديق وترشيد استخدامها وفقاً للخصوصيات المحلية والجهوية؛
- **المقترح 14-** تطوير وتعزيز العرض من المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية وعرض الايجار وبأسعار مناسبة؛
- **المقترح 15-** إنشاء صناديق إنعاش الاستثمار على الصعيد الجهوي للترويج للعرض الترابي وجلب المستثمرين واعتماد شباك موحد على مستوى المركز الجهوي للاستثمار لدراسة مختلف طلبات المستثمرين والمقاولات للاستفادة من التحفيزات وبرامج الدعم المعتمدة وطنياً وجهوياً.

وسيتم العمل على تدارس هذه المقترحات على مستوى اللجنة الوزارية للقيادة لمواصلة تنزيل واستكمال باقي الإجراءات والتدابير المقررة في إطار ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وغيرها من الإجراءات الموازية.

كما تجب الإشارة إلى أن كل المراكز الجهوية للاستثمار أعدت برامج عمل طموحة برسم سنوات 2021-2023 تم تقديمها وتدارسها والمصادقة عليها خلال اجتماعات المجالس الإدارية الأخيرة للمراكز الجهوية للاستثمار المنعقدة خلال شهر اكتوبر 2020.

خاتمة

خاتمة

مـن خـلال تتبـع تنفيـذ إصـلاح المراكـز الجهويـة للاسـتثمار وانطـلاق عملهـا في صيغتهـا الجديـدة التـي تمـت في ظـروف جيـدة وفي وقـت وجيـز، وكـذا حصيلـة عمـل هـذه المراكـز وعمـل اللجـان الجهويـة للاسـتثمار بعـد التحـول الهيـكلي والاسـتراتيجي الـذي عرفتـه، يمكـن التأكيـد عـلى أن ورش الإصـلاح قـد عـرف تقدمـا ملحوظـا فيـما يخـص مختلـف محـاوره المتعلقـة بإعـادة تنظيـم المراكـز الجهويـة للاسـتثمار وتوسـيع اختصاصاتهـا وبإحـداث اللجـان الجهويـة الموحـدة للاسـتثمار وبتبسـيط المسـاطر المتعلقـة بالاسـتثمار.

إذ يبـين تتبـع عمـل هـذه المراكـز أنهـا حققـت نتائـج مشـجعة خـلال المرحلـة الأولى مـن اشـتغالها بعـد التحـول الاسـتراتيجي والهيـكلي الـذي عرفتـه، حيـث سـجلت مختلـف المـؤشرات تحسـنا ملموسـا خـلال سـنة 2020، رغـم ظـروف الجائحـة.

ويمكـن التأكيـد عـلى أن إصـلاح المراكـز الجهويـة للاسـتثمار الـذي باشرتـه الحكومـة بـكل حـزم، يُعَـدُّ **قفـزة نوعيـة مـن حيـث التعاطـي مـع ملفـات الاسـتثمار**، مـن خـلال تبسـيط المسـاطر وعقلنتهـا وتقليـص آجـال البـت في الطلبـات والرخـص وتحسـين آليـات المواكبـة والدعـم الموجهـة لحامـلي المشـاريع، فضـلا عـن التنزيـل الجهـوي للاسـتثمار والتحفيـز الاقتصـادي للجهـات.

لقـد بـدأ هـذا الإصـلاح في إعطـاء ثمـاره منـذ السـنة الأولى لانطلاقتـه الفعليـة، وهـو مـا يبـشر بنتائـج واعـدة في المسـتقبل، في تشـجيع الاسـتثمار والإسـهام في تحقيـق العدالـة المجاليـة.

وفي هـذا الإطـار، تواصـل القطاعـات الوزاريـة اعتـماد الإجـراءات الضروريـة لتفويـض الصلاحيـات بالتراخيـص اللازمـة لإنجـاز مشـاريع الاسـتثمار، وإدراجهـا في مخططاتهـا للاتمركـز الإداري. مـع الحـرص عـلى المزيـد مـن إشراك المراكـز الجهويـة للاسـتثمار في وضـع وتنزيـل مخططاتهـا الاقتصاديـة عـلى المسـتوى الـترابي، واستشـارتها خـلال مراحـل وضـع التصـور والتخطيـط للمسـاعدات والتحفيـزات الماليـة ذات البعـد الـترابي الموجهـة لدعـم المسـتثمرين والمقـاولات.

وسـتكثف المراكـز الجهويـة للاسـتثمار مجهوداتهـا بـإذن اللـه، مـن أجـل تعزيـز وتطويـر مهـام المواكبـة والمتابعـة التـي تعـد أساسـية لتحفيـز الاسـتثمار، خاصـة بالنسـبة للمقـاولات الصغـيرة جـدا والصغـيرة والمتوسـطة، ولا سـيما مـن خـلال مواصلـة تبسـيط المسـاطر وتحسـين التواصـل وتوفـير المعطيـات الخاصـة بالمؤهـلات الاقتصاديـة للجهـة، مـع مواكبـة الجماعـات الترابيـة وتعزيـز التواصـل معهـا، بمـا يمكـن مـن تحقيـق التكامـل فيـما بينهـا في مجـال تعزيـز الاسـتثمار وتحسـين منـاخ الأعـمال عـلى صعيـد الجهـات.

خاتمة

إن إنجاح هذا الورش، يستحق التعاون من الجميع وتظافر الجهود، بما يحققه من تحسين نجاعة منظومة تدبير وتشجيع الاستثمار، وتعزيز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق لشروط العيش الكريم لمواطنات والمواطنين بمختلف ربوع المملكة وتحقيق مستويات أعلى من العدالة المجالية.